حال الطبقة الوسطى في إسرائيل

مجتمع أكثر استقطاباً!

(معطيات دراسة جديدة صادرة عن

«مركز الأبحاث والمعلومات» في الكنيست)

ترجمة: سليم سلامة

أوراق إسرائيلية (٦١)

سلسلة أوراق إسرائيلية (٦١)

يحررها: انطوان شلحت

جميع الحقوق محفوظة

ايلول ٢٠١٣

تصدر هذه السلسلة عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام 2000.
يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف جوانب المشهد الإسرائيلي وتفاصيله.

رام الله – المصيون – عمارة ابن خلدون – تلفون: ٢٩٦٦٢٠١ ٢ (٩٧٢)
فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ (٩٧٢) – ص.ب ١٩٥٩
e-mail: madar@madarcenter.org
www. madarcenter.org

http://tiny.cc//ywgg4 facebook

http://tiny.cc//nkdop YouTube

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله ـ فلسطين
ص . ب:١٩٨٧
هاتف : ٢٩٨٧٣٤١/٤ ٢ (٩٧٢) - فاكس :٢٩٨٧٣٤٢/٦ ٢ (٩٧٢)
www.al-ayyam.com
E-mail:info@al-ayyam.com

المحتـويـــــات

توطئة: الطبقة الإسرائيلية الوسطى والمجتمع المتقاطب..... ٥
الطبقة الوسطى في إسرائيل: التحولات الحاصلة في السنوات الأخيرة ١٣
الطبقة الوسطى- تعريف ١٤
معطيات عن الطبقة الوسطى في إسرائيل ١٦
تأثير التغيرات في السياسة الضريبية على الطبقة الوسطى ٢٨
تأثير التغيرات في مجال التعليم على الطبقة الوسطى..... ٣٤
أدوات سياسية لتحسين الطبقة الوسطى..... ٣٥

الطبقة الإسرائيلية الوسطى والمجتمع المتقاطب

شهدت إسرائيل، خلال العقد ونصف العقد الأخيرين، تراجعا كبيرا في مجال توزيع «كعكة» المدخولات فيها، بين العائلات (الاقتصادات الأُسَرّية) في طرفيّ محور الغنى والفقر – هذا ما بيّنته معطيات مسح المدخولات والمصروفات للعام ٢٠١٢، الذي أجراه مكتب الإحصاء المركزي الرسمي في إسرائيل ونشرت نتائجه في نهاية شهر تشرين الأول ٢٠١٣. وهذه هي المرة الأولى التي ينشر فيها مكتب الإحصاء مثل هذا المسح، والذي يشمل مدخولات الاقتصادات الأسرية ومصروفاتها معا.

وأفادت معطيات المسح، أيضا، بأن مدخولات العائلات الغنية في إسرائيل خلال العام ٢٠١٢ كانت أكبر من مدخولات العائلات الفقيرة بنحو ٩ر٤ ضعف، مقابل ٨ر٦ ضعف في العام ٢٠١١ و٨ر٥ ضعف في العام ١٩٩٩.

وتبين منها، أيضا، أن حصة العائلات في العُشر (الفئة العشرية) الأعلى بلغت، في العام ذاته (٢٠١٢)، ٢٣ر٦٪ من مجموع مدخولات العائلات (الاقتصادات الأسرية)، بينما اكتفت العائلات في العشر الأدنى بنسبة ٢ر٥٪ فقط من إجمالي المدخولات الصافية لمجمل العائلات في إسرائيل.

والدخل الذي يبني عليه تقرير مكتب الإحصاء المركزي الرسمي هو الدخل المالي الشهري المتوسط للاقتصاد الأسري من جميع مصادر الدخل المختلفة – العمل الأجير والمستقل، الاستثمارات والفوائد والعوائد، المعونات والمخصصات.

ويتجسد توزيع المدخولات غير المتساوية في الاقتصاد الإسرائيلي، أيضا، في «مؤشر جيني» لقياس عدم المساواة بين الاقتصادات الأسرية، وفق الدخل الصافي. وهو المؤشر المعتمد دوليا لقياس الفوارق وعدم المساواة في توزيع المداخيل؛ إذ تتراوح درجاته ما بين ٠ (درجة صفر – التي تمثل المساواة التامة) وبين ١ (التي تمثل انعدام المساواة التام). وتبين معطيات مكتب الإحصاء المركزي أن «مؤشر جيني» قد بقي ثابتا على حاله خلال العام ٢٠١٢، بالمقارنة مع العام السابق، ٢٠١١، واستقر عند مستوى ٣٧٧ر٠.

ويبين مسح مكتب الإحصاء أن الدخل المالي الشهري المتوسط غير الصافي للاقتصاد الأسري في إسرائيل قد بلغ في العام ٢٠١٢ نحو ١٦٥٧٧ شيكلا؛ أي بارتفاع نسبته ٨ر٣٪ في القيمة الحقيقة، بالمقارنة مع العام ٢٠١١. وبعد خصم جميع المدفوعات الإلزامية (ضرائب ورسوم إلزامية مختلفة، مثل: ضريبة الدخل، التأمين الوطني والتأمين الصحي) يصبح الدخل الشهري المتوسط الصافي للاقتصاد الأسري ١٣٨٢٩ شيكلا.

أما الدخل الشهري الصافي للفرد، وهو ما يقدم صورة أوضح بإلغاء تأثير حجم العائلة، فقد بلغ في العام نفسه (٢٠١٢) نحو ٥٠٩٦ شيكلا، علما بأن ما نسبته ٤ر٧٧٪ من مجمل مدخولات الاقتصادات الأسرية في إسرائيل هي مدخولات من العمل، بينما ٩ر١١٪ منها مصدرها من المعونات والمخصصات الحكومية للمحتاجين.

كما تبين معطيات مكتب الإحصاء، أيضا، أن متوسط المصروفات المالية المتوسطة للأغراض الاستهلاكية قد بلغ في العام الماضي نحو ١٤٢٧٢ شيكلا. أما المصروف المالي الشهري المتوسط، من دون المصروفات على السكن والسيارات (التي تملكها العائلة) فقد بلغ ١٠٧٥١ شيكلا وشكّل ما قيمته ٨ر٦٤٪ من الدخل المالي المتوسط.

وأفادت معطيات التقرير، كذلك، بأن عدد الأنفار المتوسط في الاقتصاد الأسري في إسرائيل قد بلغ في العام المنصرم ٣ر٣، بينما بلغ متوسط عدد المعيلين في الاقتصاد الأسري ٤ر١.

ويأتي تقرير مكتب الإحصاء المركزي هذا ليلقي مزيدا من الضوء على ما يسمى «توزيع كعكة المدخولات» في إسرائيل وليزيد في توضيح الصورة الحقيقية حول اتساع الفوارق وتعمق الفجوات بين «الطبقات» المختلفة في إسرائيل، وذلك بعد أشهر قليلة من البحث الذي أصدره «مركز الأبحاث والمعلومات» التابع للكنيست (في نيسان ٢٠١٣) بعنوان «الطبقة الوسطى في إسرائيل – التحولات الحاصلة خلال الأعوام الأخيرة»، الذي نقدم له هنا ترجمة كاملة. وهو البحث الذي يؤكد أن «وجود طبقة وسطى واسعة قد يدل على مجتمع متساو نسبيا»، بينما تبين المقارنة الدولية أن حال الطبقة الوسطى في إسرائيل «تدلل على مجتمع أقل تساويا»!

وكانت مسألة الطبقة الوسطى في إسرائيل، مكانتها، أهميتها وما آلت إليه وآفاق تطورها، قد احتلت مركز الصدارة في النقاش العام في إسرائيل خلال الأعوام القليلة الأخيرة، على خلفية المداولات التي جرت في الكنيست حول قانون الميزانية العامة الجديدة للدولة، ارتباطا مع توجهات وتصريحات وزير المالية الجديد، يائير لبيد، الذي حقق وحزبه («يش عتيد») في الانتخابات البرلمانية الأخيرة إنجازا كبيرا ولافتا بوصفه ممثل الطبقة الوسطى وراعي مصالحها. وفي هذا السياق ذاته، أيضا، أعدّ البحث الصادر عن مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست.

«كلما كانت حصة الطبقة الوسطى أكبر من مجمل الاقتصادات الأسرية ومن إجمالي «كعكة المدخولات»، يكون توزيع المدخولات بشكل أكثر تساويا بين الاقتصادات الأسرية»، كما يؤكد البحث. ذلك أن «وجود طبقة وسطى كبيرة من حيث عدد الاقتصادات الأسرية المشمولة فيها وحصتها من كعكة المدخولات يدل على مجتمع متساو، نسبيا، بينما كون الطبقة الوسطى صغيرة من حيث عدد الاقتصادات الأسرية فيها وحصتها من كعكة المدخولات يدل على مجتمع متقاطب، اقتصاديا واجتماعيا، فيه أغنياء كثيرون من جهة، وفقراء كثيرون من جهة أخرى».

ومعروف أن الطبقة الوسطى، تعريفا، تشمل الاقتصادات الأسرية التي تبلغ مدخولات الواحد منها بين ٧٥٪ و ١٢٥٪ من متوسط الدخل للاقتصادات الأسرية في الدولة (وهو المبلغ

الذي يحصل نصف الاقتصادات الأسرية في الدولة على دخل أكبر منه بينما يحصل النصف الآخر منها على دخل أقل منه). ومع ذلك، فإن البحث الذي وضعه مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست يعتمد موديلا آخر: الطبقة الوسطى هي مجموع الاقتصادات الأسرية التي تتراوح مدخولات الواحد منها بين ٧٥٪ و ٢٠٠٪ من متوسط الدخل، فيما تعتبر الاقتصادات الأسرية التي تتراوح مدخولات الواحد منها بين ١٢٥٪ و ٢٠٠٪ من متوسط الدخل العام «طبقة وسطى عليا».

ويستند البحث على معطيات مكتب الإحصاء المركزي بشأن مصروفات الاقتصادات الأسرية ومدخولاتها، والتي تشمل الطبقة الوسطى، بموجبها، الاقتصادات الأسرية التي يتراوح فيها الدخل الشهري الصافي للفرد الواحد بين ٣٠٠٠ و ٨٠٠٠ شيكل، بينما يتراوح الدخل الشهري الصافي للاقتصاد الأسري الواحد منها بين ٧٦٠٠ و ١٨٦٠٠ شيكل. وطبقا لهذه المعطيات، فإن ٩ر٣٥٪ من مجمل الاقتصادات الأسرية في الدولة تنتمي إلى الطبقة الدنيا، بينما تنتمي ٧ر١٤٪ من الاقتصادات الأسرية إلى الطبقة العليا. أما الطبقة الوسطى فتشمل، طبقا لهذه المعطيات ذاتها، ٤ر٤٩٪ من الاقتصادات الأسرية في الدولة فيما تبلغ حصتها الإجمالية من «كعكة المدخولات» ٦ر٥٣٪.

ويشير البحث إلى أن الطبقة الوسطى شهدت اتساعا وازديادا في عدد الاقتصادات المنزلية بين الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، لكنها عادت إلى التراجع في العام ٢٠١١ ليعود وزنها، من مجمل الاقتصادات الأسرية، إلى ما كان عليه في العام ٢٠٠٣. وزيادة على ذلك، ازدادت حصة مدخولات الاقتصادات الأسرية في الطبقة الوسطى (وكذلك في الطبقة الدنيا) بين الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١١، على حساب حصة مدخولات الاقتصادات الأسرية في الطبقة العليا.

وللمقارنة، فقد بين بحث أجري في إطار Luxembourg Income Study أن حصة الاقتصادات الأسرية في الطبقة الوسطى من مجمل الاقتصادات الأسرية في ٢٩ دولة أوروبية

بلغت في العام ٢٠٠٩ نحو ٥٣٪ في المتوسط. غير أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن الموديل (طريقة الاحتساب) الذي اعتمده ذلك البحث يختلف عن ذلك الذي اعتمده مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست (كما ذكر أعلاه)؛ إذ اعتبر البحث الأوروبي في عداد الطبقة الوسطى جميع الاقتصادات الأسرية التي تراوحت مدخولاتها بين ٧٠٪ و ١٥٠٪ من متوسط الدخل هناك.

ولدى اعتماد البحث الإسرائيلي (مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست) الموديل الأوروبي ذاته، تبين أن حصة الاقتصادات الأسرية في الطبقة الوسطى في إسرائيل قد بلغت في العام ٢٠٠٩ نحو ٣٩٪ فقط ـ أي، أقل من المعدل الدولي بـ ١١ نقطة مئوية. وهو ما يعني أن وزن الطبقة الوسطى في إسرائيل من مجمل الاقتصادات الأسرية في إسرائيل أدنى، بكثير، من الدول المتطورة.

وتشكل الطبقة الوسطى مرتكزا تقوم عليه المجتمعات الصناعية، عادة. وذلك لأن المواطنين المنتمين إلى هذه الطبقة هم، في الغالب، العمال والموظفون الذين يقومون بتفعيل معظم المنظومات في القطاعين التجاري والعام، فضلا عن كونهم المستهلكين الأساسيين للمنتجات الاستهلاكية المختلفة في السوق. أما في علم الاجتماع الماركسي، في المقابل ، فيستخدم مصطلح «الطبقة الوسطى» لوصف المالكين البرجوازيين الذين يعتاشون من ملكية المصالح والموارد التجارية، من الخدمات الإدارية ومن المهن الحرة، خلافا للطبقة الدنيا (طبقة العمال – البروليتاريا) التي تشمل العاملين الأجيرين الذين لا يمتلكون أية وسائل إنتاج ويعتاشون من بيع مجهودهم الجسماني أو الفكري.

وتحتل مسألة مناعة الطبقة الوسطى مكانة مركزية في النقاش العام، الجماهيري والسياسي، في إسرائيل. ويبدو أن هذا النقاش لا ينطلق من التعريف الضيق للطبقة الوسطى، بل من التعريف الواسع، الذي يشمل قطاعات سكانية متينة اقتصاديا. لكن الباحثين منقسمون حيال منهجية تحليل التوزيع الطبقي في المجتمع الإسرائيلي وحيال حدود الطبقة الوسطى، التي تمحورت «حملة الاحتجاج الشعبية» الشهيرة في إسرائيل («احتجاج الخيام») في العام ٢٠١١ حول مسألة غبنها

وضرورة تعزيزها.

وكان تقرير أصدره مركز «أدفا» حول الطبقة الوسطى في إسرائيل في العام ٢٠٠٧ قد وثق سيرورة تضاؤل حجم هذه الطبقة ووزنها في الاقتصاد الإسرائيلي منذ العام ١٩٨٨. وقد أكد معدا التقرير، شلومو سبيرسكي وإيتي كونور ـ أتياس «أهمية مصير الطبقة الوسطى»، نظرا لكونها الطبقة التي تعتبرها الغالبية الساحقة من الناس «الحالة الطبيعية في مجتمع معافى»، خاصة وأن هذه الطبقة تعتبر في الدول الغربية «الدعامة الأساسية» للاقتصاد، سواء كمزود للعمال والموظفين في الجزء الأكبر من منظومات القطاعين التجاري والعام أو كمستهلك أساس لمنتجات السوق. ويضيفان: «وتعتبر الطبقة الوسطى، منذ عهد أرسطو، دعامة أساسية للنظام الديمقراطي».

ويشار في هذا السياق، أيضا، إلى أنه من حيث مصادر التمويل الحكومي، تمثل الطبقة الوسطى الجهة التي تتحمل الجزء الأكبر من عبء الضرائب، سواء المباشرة منها أو غير المباشرة.

وإلى ذلك، فإن الطبقة الوسطى غالبا ما تمثل المؤشر الأوضح على التحولات العميقة المستقبلية المحتمل حصولها في المجتمع بأكمله، سواء على المستوى الديمغرافي أو على مستوى وجهات وآفاق التطور الاجتماعي، مثل: التغيرات الإثنية، الارتفاع في مأمول الحياة (متوسط العمر المتوقع)، الانخفاض في وتائر الولادات الجديدة، وتائر التشيّخ، الدراسات والتحصيلات الأكاديمية، نسب الطلاق، البطالة وغيرها من العوامل التي تتحول إلى معايير اجتماعية حينما تتبناها الطبقة الوسطى، وفقط إن هي تبنّتها.

غير أن هذه السيروات الثقافية، الاجتماعية والأيديولوجية غير قابلة للقياس المباشر، عادة وإجمالا. ويتم لهذا السبب، تحديدا، اللجوء إلى أدوات قياسية أخرى يمكن من خلالها اعتماد معايير موضوعية لتعريف الطبقة الوسطى – وهي، أساسا، مستوى المدخولات وحصتها من مجمل المدخولات العام.

وتشغل مسألة تأثيرات العولمة والسيرورات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى المصاحبة

لها والمترتبة عليها على الطبقة الوسطى، حجمها ووزنها ومكانتها، عددا كبيرا من الباحثين المختصين في الدول الغربية منذ ما يزيد عن ٢٠ عاما. وقد تبين، في غير قليل من الدراسات، أن تضاؤل حجم الطبقة الوسطى ووزنها هو ظاهرة شائعة، لكنها ليست عالمية: فبينما تقلصت الطبقة الوسطى في كل من انكلترا، تايوان وهولندا، اتسعت وكبرت في كل من كندا، السويد والنرويج. أما إسرائيل، فهي تحتل قاع القائمة المكونة من ١١ دولة شملتها الدراسات، بعد الولايات المتحدة، التي حافظت الطبقة الوسطى فيها على مكانتها منذ أوساط الثمانينيات وحتى اليوم ـ ٣ر٢٩٪ من مجمل الاقتصادات الأسرية هناك.

ويعتقد الباحثون بأن العامل الأكثر أهمية في التأثير على حجم الطبقة الوسطى ووزنها هو السياسة الحكومية: ففي البلدان التي تمتاز بنشاط حكومي فاعل، سواء بدرجة عالية من الضمانات الاجتماعية أو بالحفاظ على معدلات الأجور، يكون المس بالطبقة الوسطى أخف وطأة.

غير أن الوضع في إسرائيل، وبعيدا عن الأرقام، يبدو ملتبسا بعض الشيء: فكثيرون هم الذين يعتبرون أنفسهم جزءا من الطبقة الوسطى لكن حالهم لا تختلف كثيرا عن حال المواطنين المعدودين على الطبقة الدنيا. فهؤلاء يعملون، يحصلون على رواتب معقولة، أنهوا دراسات عليا، أو في طريقهم إلى ذلك، تتوفر لهم أعمال منظمة ويمتلكون مهنا قيّمة ويسعون إلى ضمان مستقبل أفضل لأبنائهم وبناتهم من واقعهم الراهن، لا هم أغنياء ولا هم فقراء، وكل ما يرغبون فيه هو العيش في مستوى معقول ومقبول في مجتمع يتيح لهم ذلك. لكن ضيق ذات اليد والعجز عن ضمان مستوى معيشي لائق ومستقبل أفضل في إسرائيل لا يقتصران على أبناء الطبقة الدنيا فحسب، بل هما من نصيب المعدودين على الطبقة الوسطى أيضا.

وفي هذا الصدد، يذهب بعض المحللين إلى القول إنه «قد يكون جزء من المشكلة في إسرائيل عائدا إلى عادات وأنماط الصرف لدى الإسرائيليين، بمعنى أنماط إدارة المصروفات في مقابل المدخولات»، لكنهم سرعان ما يعودون إلى التأكيد على أن «أساس المشكلة الحقيقية يكمن في

عوامل أخرى» – أجور غير مرتفعة لقاء أعمال مهنية تتمتع بالكفاءات والمهارات، نقص و / أو انعدام الأمن التشغيلي (أي، الخشية الدائمة من فقدان مكان العمل أو من تردي وتراجع شروط العمل ومستويات الأجور) والتدهور الدائم في سلة الخدمات المقدمة من الدولة ـ هذه هي المشكلة الأساسية، كما يؤكد المحللون.

وكلما تراجع دور الحكومة في تقديم الخدمات، وخاصة من خلال عمليات الخصخصة التي تطال خدمات أساسية مثل التعليم، الصحة والرفاه الاجتماعي، سوية مع مواصلة وتعميق التقليصات في ميزانيات هذه الخدمات، تزداد حاجة المواطنين إلى التعويض عن ذلك من أموالهم الخاصة (مدخولاتهم). لكن الضرائب، في المقابل، لا تنخفض والأجور لا ترتفع، ما يحتم على المواطن زيادة مصروفاته (من ميزانية الاقتصاد الأسري) لتمويل هذه الخدمات الأساسية، في محاولة مستمرة من جانبه لضمان مستوى معقول ولائق منها.

ويرى الباحثون والمحللون أن المشكلة الرئيسة في إسرائيل لا تكمن في العبء الضرائبي، بل في حقيقة أن المواطن حصل على مستوى متناقص باستمرار من الخدمات لقاء هذه الضرائب. وهي لا تكمن في أن المواطنين لا يعملون بما فيه الكفاية، بل في حقيقة عدم توفر ما يكفي من أماكن العمل ومن الأمن التشغيلي.

ويخلص هؤلاء إلى التأكيد أن المطلوب، بصورة أساسية وملحة، هو إجراء تغييرات جوهرية في سلم أولويات الدولة (الحكومة)، بما قد يساعد في تحقيق تغيير جدي في شعور المواطن بالأمن الاقتصادي، وهو ما يمثل بداية ضرورية لتحقيق تغييرات أعمق وأشمل.

الطبقة الوسطى في إسرائيل: التحولات الحاصلة خلال الأعوام الأخيرة

إصدار: الكنيست – مركز الأبحاث والمعلومات
كتابة: إيلانيت بار
نيسان ٢٠١٣

تعريف: أعدت هذه الوثيقة بناء على طلب عضو الكنيست السابقة روحاما أبراهام – بليلا (كاديما)، وهي تعرض تحليلا لوزن الطبقة الوسطى من بين مجموع الاقتصادات الأسَريّة في إسرائيل. وتتضمن الوثيقة تعريفا للطبقة الوسطى، وتحليلا لوزن الاقتصادات الأسرية في الطبقة الوسطى وحصتها من كعكة المداخيل. وبالتوازي مع هذا التحليل، طلب مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست إجراء استطلاع للرأي حول مشاعر الجمهور الواسع حيال مكانته، مقارنة بمكانته الحقيقية في الواقع[١].

١. الطبقة الوسطى ـ تعريف

١,١. خلفية

تشكل الطبقة الوسطى عمادا أساسيا في المجتمعات المتطورة. فكلما كان وزن الطبقة الوسطى من مجمل الاقتصادات الأسرية ومن مجمل المدخولات أكبر، تم تقسيم كعكة المدخولات على نحو أكثر تساويا بين الاقتصادات الأسرية. وقد تطور واتسع خلال العقود الأخيرة نقاش عام حول حجم الطبقة الوسطى عموما، وحول توزيع ثمار النمو بين الطبقات المختلفة خصوصا. ومن شأن التحولات الحاصلة في الطبقة الوسطى أن تدل على تنقل اجتماعي ـ اقتصادي في المجتمع؛ أي تنقل اقتصادات أسرية ما بين الطبقات المختلفة، على مدى فترة من الزمن.

ويحمل كون الطبقة الوسطى كبيرة، من حيث عدد الاقتصادات الأسرية التابعة لها ومن حيث حصتها من كعكة المدخولات، دلالة على أن المجتمع متساو نسبيا. وفي المقابل، فإن الطبقة الوسطى الصغيرة، من حيث عدد السكان وحصتهم من كعكة المدخولات، قد تدل على أن المجتمع متقاطب، فيه فقراء كثيرون من جهة وفيه أغنياء كثيرون من جهة أخرى.

وفضلا عن هذا، قد يدل الوزن الكبير، نسبيا، للطبقة الوسطى على مستوى مرتفع من **الاستهلاك الفردي**، الذي يشكل أحد محركات النمو الاقتصادي. وتظهر هذه النتيجة من الأبحاث التي بينت أن ارتفاع المدخولات إلى ما هو أكبر من مستوى محدد يؤدي إلى مرونة أكبر في المدخولات[٢] بالنسبة إلى المنتجات (السلع والبضائع) المعمرة[٣] وبالنسبة إلى بعض الخدمات، مثل خدمات التأمينات.[٤]

ولدى ارتفاع المداخيل إلى ما يزيد عن مستوى أكثر ارتفاعا، تنخفض مرونة الدخل، ثانية.[٥] ومعنى هذا، أن الاقتصادات الأسرية ذات المداخيل المرتفعة نسبيا تزيد من استهلاكها الذاتي (الفردي) بنسبة تقل عن الارتفاع في مستوى مداخيلها (بينما يزداد وزن التوفيرات في المقابل).

٢,١. تعريف الطبقة الوسطى طبقا لمتوسط الدخل

من المتبع تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات، طبقا لمستوى الدخل النسبي: الطبقة الدنيا (الفقيرة/ الكادحة)، الطبقة الوسطى والطبقة العليا (الغنية). وخلال ثمانينيات القرن الماضي، في أعقاب الأزمة الاقتصادية في العام ١٩٧٣، درس عالم الاقتصاد الأميركي البروفسور ليستر ثورو التحولات الحاصلة في حجم الطبقة الوسطى ومدى غناها. وقد وضع ثورو، لغرض الدراسة، تعريفا للطبقة الوسطى بكونها مجموع الاقتصادات الأسرية التي تتراوح مداخيلها بين ٧٥٪ و ١٢٥٪ من متوسط دخل الاقتصادات الأسرية ـ أي، المبلغ الذي تزيد مداخيل نصف الاقتصادات الأسرية عنه، بينما تقل عنه مداخيل النصف الآخر من الاقتصادات الأسرية.

وقد اخترنا عرض معطيات حول الطبقة الوسطى في إسرائيل، وفق نموذجين، على النحو التالي:

النموذج الكلاسيكي: تقسيم الاقتصادات الأسرية وفقا للتعريف المتبع، الذي وضعه ثورو، كما فُصّل أعلاه. وطبقا لهذا التعريف، فإن الطبقة الوسطى صغيرة، نسبيا. وتجدر الإشارة إلى أن تحولات عديدة جدا قد طرأت في الاقتصاد العالمي خلال الجيل الأخير، وخاصة العولمة واتساع التجارة الدولية، كان لها تأثير ملحوظ، من بين أشياء أخرى، على توزيع المداخيل بين الاقتصادات الأسرية. ولذا، فقد اقترح كثير من الباحثين تعريفا أوسع للطبقة الوسطى.

النموذج الموسّع: توسيع التعريف الكلاسيكي، بحيث تشمل الطبقة الوسطى أيضا الاقتصادات الأسرية التي تتراوح مداخيلها بين ٧٥٪ و ٢٠٠٪ من الدخل المتوسط للفرد المعياري. هذا النموذج هو الذي سنعتمده هنا في هذه الوثيقة.

وقد قمنا بتقسيم الطبقة الوسطى، وفقا للنموذج الموسع، إلى طبقتين ثانويتين:

الوسطى: الاقتصادات الأسرية ذات المداخيل التي تتراوح بين ٧٥٪ و ١٢٥٪ من متوسط الدخل للفرد المعياري. وهذا هو التعريف، عمليا، طبقا للنموذج الكلاسيكي.

الوسطى العليا: الاقتصادات الأسرية التي تتراوح مداخيلها بين ١٢٥٪ و ٢٠٠٪ من متوسط الدخل للفرد المعياري. وسنورد المعطيات المتعلقة بالطبقة الوسطى في إسرائيل، طبقا لهذا التعريف، بصورة مفصلة لاحقا.

٢. معطيات عن الطبقة الوسطى في إسرائيل

١,٢. حجم الطبقة الوسطى في إسرائيل

ينشر مكتب الإحصاء المركزي مسحا سنويا حول مصروفات ومدخولات الاقتصادات الأسرية في إسرائيل. وتشمل هذه المسوحات، أيضا، معطيات حول مصروفات ومدخولات الاقتصادات الأسرية طبقا لمكانة رب الأسرة: عامل أجير، مستقل أو غير عامل. ويبين مسح المدخولات للعام ٢٠١٠ أن في إسرائيل ١٨ر٢ مليون اقتصاد أسريّ، في ٣٤ر١ مليون منها كان رب الأسرة عاملا أجيرا، في ٢١٨ ألفا منها كان رب الأسرة مستقلا وفي ٥٣٠ ألفا منها كان رب الأسرة غير عامل. وبلغ متوسط الدخل الشهري الصافي للاقتصاد الأسري بشكل عام ١٢٠١٠ شيكل، فيما بلغ متوسط الدخل الشهري الصافي في الاقتصادات الأسرية التي فيها رب الأسرة عامل أجير ١٣٨٦٩ شيكلا، في الاقتصادات الأسرية التي فيها رب الأسرة مستقل ١٥٣١٣ شيكلا، وفي الاقتصادات الأسرية التي فيها رب الأسرة غير عامل ٥٥٩٩ شيكلا.[٦] وقد تطرقنا، في إطار الحسابات التي أجريناها لتحديد حجم الطبقة الوسطى وتوزيع المداخيل، إلى جميع الاقتصادات الأسرية في البلاد.

المعطيات الواردة هنا حول المداخيل، والتي أجريت الحسابات بموجبها، هي **معطيات الدخل الصافي للفرد المعياري**. وقد أجريت الحسابات على النحو التالي: الدخل المالي للاقتصاد المنزلي من مصادر السوق (أجرة، تقاعد، رأس مال)، مضافا إليه المخصصات والمعونات مع خصم المدفوعات الإلزامية (ضريبة الدخل، رسوم التأمين القومي والتأمينات الصحية). يتم تقسيم الدخل المالي المتاح (القابل للصرف) للاقتصاد الأسري على عدد الأنفار في الأسرة، وفق مقياس التكافؤ، انطلاقا من فرضية تقول بأن الزيادة في مصروفات الاقتصاد الأسري لفرد إضافي آخر تتضاءل تدريجيا. ويتم إجراء الحساب بواسطة مقياس التكافؤ الذي طورته مؤسسة «التأمين الوطني» ويعتمده مكتب الإحصاء المركزي أيضا. ويتم، بواسطة مقياس التكافؤ، تحويل عدد الأنفار في الاقتصاد الأسري إلى عدد الأنفار «المعياريين» فيه، بما يتيح ملاءمته مع حجم العائلة.[٧] وتبين معطيات مكتب الإحصاء المركزي أن متوسط الدخل الشهري الصافي للفرد المعياري

في العام ٢٠١١ بلغ ٤٠٠١ شيكل.[٨] ويتضمن الجدول رقم ١ أدناه تقديرات بشأن التقسيم إلى طبقات وفقا للدخل الصافي للفرد المعياري، الدخل الصافي للاقتصاد المنزلي والأعشار التي تتوزع عليها الاقتصادات المنزلية.

الجدول رقم ١ ـ تقديرات التقسيم إلى طبقات
وفقا للدخل الصافي للفرد المعياري (٢٠١١، شيكل جديد في الشهر)[٩]

الأعشار	تقدير الدخل الصافي للاقتصاد الأسري	الدخل للفرد المعياري	النسبة من متوسط الدخل	الطبقة
العشر الأول حتى ٥٩٪ من العشر الرابع	حتى ٧,٦٠٠ تقريبا	حتى ٣,٠٠٠	٧٥٪	الدنيا
٢١٪ من العشر الرابع حتى ٢٥٪ من العشر السابع	٧,٦٠٠ – ١٣,٠٠٠	٣,٠٠٠ – ٥,٠٠٠	١٢٥٪	المتوسطة
٧٥٪ من العشر السابع حتى ٥٣٪ من العشر التاسع	١٣,٠٠٠ – ١٨,٦٠٠	٥,٠٠٠ – ٨,٠٠٠	٢٠٠٪	المتوسطة – العليا
٤٧٪ من العشر التاسع حتى نهاية العشر العاشر	١٨,٦٠٠ وما فوق	٨,٠٠٠ وما فوق		العليا

تبين المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن الطبقة الوسطى وفقا للتعريف الموسع تشمل الاقتصادات الأسرية التي يتراوح الدخل الشهري الصافي للفرد المعياري فيها بين ٣٠٠٠ و٨٠٠٠ شيكل، والتي يقدر فيها الدخل المالي الشهري الصافي للاقتصاد الأسري بما يتراوح بين ٧٦٠٠ و ١٨٦٠٠ شيكل (منتصف العشر الرابع حتى ربع العشر السابع). أما الطبقة الدنيا فتشمل الاقتصادات الأسرية ذات الدخل الشهري الصافي حتى ٧٦٠٠ شيكل، بينما تشمل الطبقة العليا الاقتصادات الأسرية التي يقدر الدخل الشهري الصافي فيها بنحو ١٨٦٠٠ شيكل وما فوق.

يبين الجدول رقم ٢ أدناه توزيع الاقتصادات الأسرية بين الطبقات المختلفة وتوزيع المدخولات

بين الطبقات طبقا للدخل الصافي للاقتصادات الأسرية للفرد المعياري في العام ٢٠١١.

الجدول رقم ٢ ـ توزيع الاقتصادات المنزلية وتوزيع المداخيل بين الطبقات، حسب الدخل الصافي للفرد المعياري (٢٠١١)[١٠]

الطبقة	من مجموع الاقتصادات الأسرية	من مجموع المداخيل
الدنيا	٪٣٥,٩	٪١٥,٦
الوسطى	٪٢٦,٦	٪٢٣,٣
الوسطى العليا	٪٢٢,٨	٪٣٠,٣
العليا	٪١٤,٧	٪٣٠,٨
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠

يبين تحليل المعطيات في الجدول أعلاه أن نسبة الاقتصادات الأسرية التابعة للطبقة الوسطى الموسعة شكلت ٤ر٤٩٪ من مجمل الاقتصادات الأسرية في العام ٢٠١١، بينما بلغت حصتها من مجموع مدخولات الاقتصادات الأسرية ٦ر٥٣٪.

كما تبين هذه المعطيات:

تشمل الطبقة الدنيا ٩ر٣٥٪ من الاقتصادات الأسرية وتشكل مدخولاتها ٦ر١٥٪ من مجموع مدخولات الاقتصادات الأسرية.

تشمل الطبقة الوسطى ٦ر٢٦٪ من الاقتصادات الأسرية وتشكل مدخولاتها ٣ر٢٣٪ من مجموع مدخولات الاقتصادات الأسرية.

تشمل الطبقة الوسطى العليا ٨ر٢٢٪ من الاقتصادات الأسرية وتشكل مدخولاتها ٣ر٣٠٪ من مجموع مدخولات الاقتصادات الأسرية.

تشمل الطبقة العليا ٧ر١٤٪ من الاقتصادات الأسرية وتشكل مدخولاتها ٨ر٣٠٪ من مجموع مدخولات الاقتصادات الأسرية.

الرسم البياني رقم ١ أدناه يبين التغيرات التي استجدت خلال العقد الأول على حجم الطبقة الوسطى الموسعة في إسرائيل.

الرسم البياني رقم ١ – حجم الطبقة الوسطى
خلال الأعوام ٢٠٠٢ – ٢٠١١ (وزن الاقتصادات الأسرية)[١١]

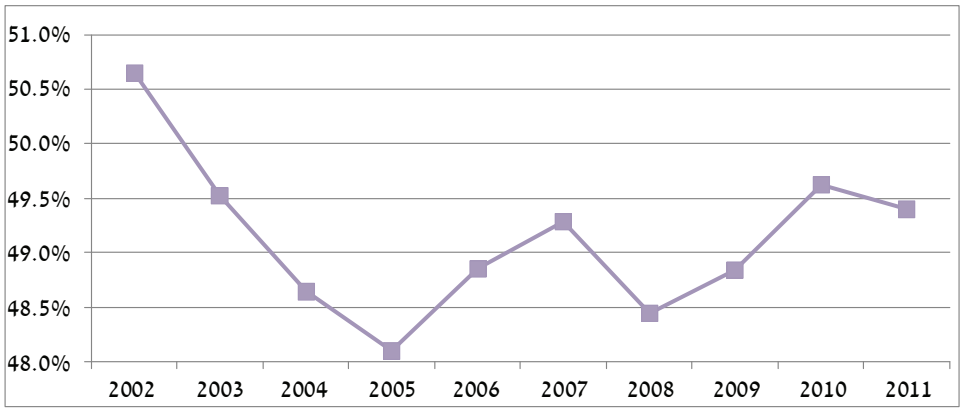

يتضح من الرسم البياني أعلاه أن العام ٢٠٠٥ شهد انعطافة في حجم الطبقة الوسطى، على النحو التالي:

٢٠٠٢ – ٢٠٠٥: انخفض عدد الاقتصادات الأسرية في الطبقة الوسطى بنسبة ٥٪، أو بنحو ٢ر٥٤ نقطة، من ٦ر٥٠٪ إلى ١ر٤٨٪. وفي المقابل، كبرت الطبقة الدنيا بنحو ١ر٣٩ نقطة والطبقة العليا بنحو ١ر١٥ نقطة.

٢٠٠٥ – ٢٠١١: ازداد عدد الاقتصادات الأسرية في الطبقة الوسطى الموسعة بنسبة ٧ر٢٪، أو بنحو ١ر٢٩ نقطة، وبلغ نحو ٤ر٤٩٪، وهي نسبة تقل عن نسبتها (وزنها) في العام ٢٠٠٢، لكن في اتجاه الازدياد والاتساع (على الرغم من حصول انخفاض طفيف في العام ٢٠١١، لا يزال من غير الممكن الجزم ما إذا كان الأمر يمثل تحولا حقيقيا في الوجهة). وانخفض وزن الطبقة الدنيا بنحو ٠ر٢٧ نقطة، كما انخفض وزن الطبقة العليا بنحو ١ر٠٣ نقطة.

ويبين الرسم البياني رقم ٢ أدناه التغيرات التي طرأت خلال العقد الأخير في مدخولات الطبقة الوسطى الموسعة قياسا بمجموع مدخولات الاقتصادات الأسرية.

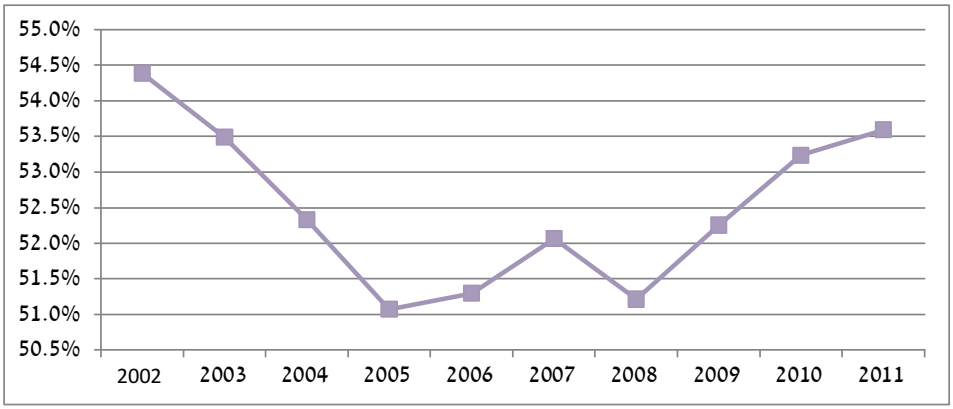

الرسم البياني رقم ٢ – مدخولات الاقتصادات الأسرية
في الطبقة الوسطى قياسا بمدخولات مجمل الاقتصادات الأسرية، ٢٠٠٢ – ٢٠١١[١٢]

يبين الرسم البياني أعلاه أن تحولا قد حصل في العام ٢٠٠٥، أيضا، في وزن مدخولات الطبقة الوسطى قياسا بمجموع المدخولات، على النحو التالي:

٢٠٠٢ – ٢٠٠٥: انخفض وزن مدخولات الطبقة الوسطى بنسبة ١ر٦٪، أو بنحو ٣ر٣١ نقطة، من ٤ر٥٤٪ إلى ١ر٥١٪. أما وزن مدخولات الطبقة الدنيا فقد ارتفع بنحو ٢٢ر٠ نقطة، بينما ارتفع وزن مدخولات الطبقة العليا بنحو ٠٩ر٣ نقطة؛ أي أن انخفاض وزن مداخيل الطبقة الوسطى نتج، في جزء صغير منه، عن ارتفاع وزن مداخيل الطبقة الدنيا، بينما نتج، في الجزء الأكبر منه، عن ارتفاع وزن مداخيل الطبقة العليا.

٢٠٠٥ – ٢٠١١: ارتفع وزن مداخيل الطبقة الوسطى بنسبة ٩ر٤٪، أو بنحو ٥٢ر٢ نقطة، إلى نحو ٦ر٥٣٪، وهي نسبة تقل عن نسبتها (وزنها) في العام ٢٠٠٢، لكن في اتجاه الازدياد والاتساع. ويبين تحليل هذه المعطيات أن وزن مدخولات الطبقة الدنيا قد ارتفع، هو أيضا، بنحو ٢٤ر٠ نقطة، بينما انخفض وزن مدخولات الطبقة العليا بنحو ٧٦ر٢ نقطة، ما يعني أن تلك الفترة شهدت ارتفاعا في وزن مدخولات الاقتصادات الأسرية في الطبقة الوسطى (وكذلك في الطبقة الدنيا) على حساب وزن المدخولات في الطبقة العليا.

٢,٢. تحليل التغيرات في المداخيل تبعا للطبقة

يفصل الجدول رقم ٣ أدناه التغير الحقيقي في قيمة الدخل الشهري الصافي للفرد المعياري، حسب الأعشار، في العام ٢٠١١ مقارنة بالعام ٢٠٠٥.

الجدول رقم ٣ – الدخل الصافي للفرد المعياري

حسب الأعشار (شيكل للشهر، وفق أسعار ٢٠١١)[١٣]

العشر	٢٠٠٥	٢٠١١	التغيير
١	٨٩٤,٠	٩٦٥,٨	٪٨,٠
٢	١,٥٢٦,٨	١,٧٥٩,٤	٪١٥,٢
٣	١,٩٥٨,١	٢,٢٥٨,٠	٪١٥,٣
٤	٢,٤٩١,٤	٢,٩٢٠,٥	٪١٧,٢
٥	٣,١٣٠,١	٣,٦٠٤,٧	٪١٥,٢
٦	٣,٩٢٧,١	٤,٢٥٦,٦	٪٨,٤
٧	٤,٥٩٧,٢	٥,٣١٥,٦	٪١٥,٦
٨	٥,٧١٢,٥	٦,١٥٧,٥	٪٧,٨
٩	٧,٢٢١,٤	٧,٨٥١,٦	٪٨,٧
١٠	١١,٦٦٨,١	١٢,٧٨٠,٨	٪٩,٥
المتوسط	٤,٠٦٣,٤	٤,٥٠٥,٥	٪١٠,٩

تبين المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة التغيير في متوسط الدخل للفرد المعياري ارتفعت بـ٩ر١٠٪ خلال هذه الفترة. وقد سجلت نسبة التغيير الأكبر في العشر الرابع (٢ر١٧٪) بينما سجلت نسبة التغيير الأصغر في العشر الثامن (٨ر٧٪).

وتدل المعطيات الواردة في البند ٢ ,١ أعلاه على أنه في الإمكان تقسيم العقد الأخير إلى

مرحلتين: ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٥ – هبوط في حصة الطبقة الوسطى، سواء في وزن الاقتصادات الأسرية أو في وزن المدخولات. ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١ – ارتفاع في حصة الطبقة الوسطى، سواء في وزن الاقتصادات الأسرية أو في وزن المدخولات.

يبين الجدول رقم ٤ أدناه نسبة التغيير في متوسط الدخل الصافي للاقتصاد الأسري، عدد الأنفار المعياريين في الاقتصاد الأسري ودخل الفرد المعياري حسب الطبقة.

الجدول رقم ٤ – نسبة التغيير في متوسط الدخل للفرد المعياري حسب الطبقة (شيكل في الشهر، أسعار ٢٠١١)[١٤]

السنة	المعطى	الدنيا	الوسطى	العليا
٢٠٠٥	الدخل المتوسط الصافي للاقتصاد الأسري	٤,٧٣٦	١١,٨٢٨	٢٣,٧٦٦
	عدد الأنفار المعياريين	٢,٩٥	٢,٦٩	٢,٣٨
	متوسط الدخل للفرد المعياري	١,٦٠٦	٤,٣٩٦	٩,٩٩٧
٢٠١١	متوسط الدخل الصافي للاقتصاد الأسري	٥,٣٦٩	١٣,٣٩٨	٢٥,٨٥٢
	عدد الأنفار المعياريين	٢,٩٦	٢,٧٠	٢,٣٤
	متوسط الدخل للفرد المعياري	١,٨١٥	٤,٩٥٦	١١,٠٦٧
التغيير	*الدخل المتوسط الصافي للاقتصاد الأسري*	٪١٣,٤	٪١٣,٣	٪٨,٨
	عدد الأنفار المعياريين	٪٠,٣	٪٠,٥	٪١,٧-
	متوسط الدخل للفرد المعياري	٪١٣,٠	٪١٢,٧	٪١٠,٧

يستدل من المعطيات في الجدول أعلاه أنه خلال الأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١، سجل ارتفاع في متوسط الدخل للاقتصادات الأسرية في الطبقة الدنيا بنسبة حقيقية بلغت نحو ٤ر١٣٪، بينما ارتفع متوسط الدخل للاقتصادات الأسرية في الطبقة الوسطى بنسبة حقيقية بلغت ٣ر١٣٪، وارتفع متوسط الدخل للاقتصادات الأسرية في الطبقة العليا بنسبة حقيقية بلغت ٨ر٨٪. وتنبغي الإشارة إلى أن متوسط الدخل الصافي لمجمل الاقتصادات الأسرية ارتفع في تلك الفترة بنسبة

حقيقية بلغت ٩ر١٠٪.[١٥]

وقد حصل، في تلك الفترة أيضا، تغيير في عدد الأنفار في أعشار الاقتصادات الأسرية، انعكس أيضا في حساب عدد الأنفار المعياريين وفق مقياس التكافؤ، كما شرحنا آنفا. وطرأ ارتفاع في عدد الأنفار في الاقتصادات الأسرية في الطبقة الدنيا بنسبة ٣ر٠٪، وفي عدد الأنفار المعياريين في الاقتصادات الأسرية في الطبقة الوسطى بنسبة ٥ر٠٪ وفي عدد الأنفار المعياريين في الطبقة العليا بنسبة ٧ر١٪. ولدى أخذ عدد الأنفار في الاقتصادات الأسرية في الحسبان، تصبح نسبة الارتفاع في دخل الفرد المعياري في الطبقة الدنيا أقل من نسبة الارتفاع في متوسط الدخل الصافي للاقتصاد الأسري في هذه الطبقة ـ فقد ارتفع دخل الفرد المعياري في الطبقة الدنيا بنسبة ١٣٪، بينما ارتفع في الطبقة الوسطى بنسبة ٧ر١٢٪ وفي الطبقة العليا بنسبة ٧ر١٠٪. ومن شأن هذه المعطيات أن توضح أن دخل الفرد المعياري في الاقتصادات الأسرية من الطبقتين الدنيا والوسطى سجل، خلال الأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠١١، ارتفاعا يفوق الارتفاع الذي سجله دخل الفرد المعياري في الطبقة العليا، وإن بفارق معتدل. وجدير بالإشارة هنا أن الناتج للفرد قد ارتفع خلال تلك الفترة نفسها بنسبة حقيقية بلغت نحو ١٦٪ وأن عدد العاملين في الاقتصاد العام قد ارتفع بنسبة ٣ر٢١٪.[١٦]

ثمة تلازم بين حجم الطبقة الوسطى وبين الفجوة الاجتماعية، كما حددها «مُؤشر جيني». وبالفعل، فإن التحليل أعلاه ينسجم مع التحليل الذي وضعه مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست بشأن التغيرات في الفجوات الاجتماعية (مؤشر جيني) خلال العقد الأخير ـ فبدءا من العام ٢٠٠٣، حصل هبوط في مؤشر جيني للدخل الاقتصادي (قبل مدفوعات الإعانة والدعم وقبل دفع الضرائب) بعد عقود من الارتفاع. وابتداء من العام ٢٠٠٧، حصل هبوط في مؤشر جيني للدخل المتاح (بعد مدفوعات الدعم والإعانة وبعد دفع الضرائب)، أيضا.[١٧]

الجدول رقم ٥ أدناه يبين، تفصيليا، مصادر دخل الاقتصادات الأسرية، حسب الطبقة، خلال العام ٢٠١١، مقارنة بالعام ٢٠٠٥.

الجدول رقم ٥ – مصادر الدخل حسب الطبقات (بالنسبة المئوية من الدخل غير الصافي)[١٨]

مصادر الدخل	٢٠٠٥			٢٠١١		
	الدنيا	الوسطى	العليا	الدنيا	الوسطى	العليا
دخل من العمل	٪٥٦,٥	٪٨٣,٤	٪٨٣,٦	٪٦٠,٦	٪٨٠,٤	٪٨٠,٩
دخل من رأس المال	-٪٠,٥	٪١,١	٪٥,٢	-٪٠,٥	٪١,٨	٪٥,٧
دخل من التقاعد	٪٢,١	٪٥,٩	٪٧,٠	٪١,٩	٪٦,٨	٪٨,٥
مجموع مدخولات السوق	**٪٥٨,١**	**٪٩٠,٤**	**٪٩٥,٨**	**٪٦٢,٠**	**٪٨٩,٠**	**٪٩٥,١**
مخصصات وإعانات	٪٤١,٩	٪٩,٦	٪٤,٢	٪٣٨,٠	٪١١,٠	٪٤,٩
مجموع المداخيل غير الصافية	**٪١٠٠,٠**	**٪١٠٠,٠**	**٪١٠٠,٠**	**٪١٠٠,٠**	**٪١٠٠,٠**	**٪١٠٠,٠**
مدفوعات إلزامية	٪٨,٩	٪١٣,٤	٪٢٢,٧	٪٧,١	٪١٣,٠	٪٢٣,٣
منها: ضريبة دخل	٪١,٩	٪٧,٥	٪١٦,٧	٪١,١	٪٦,٣	٪١٥,٤
منها: تأمين قومي	٪٢,٣	٪٢,٨	٪٣,٢	٪١,٧	٪٣,١	٪٤,٤
منها: تأمينات صحية	٪٤,٦	٪٣,١	٪٢,٨	**٪٤,٣**	**٪٣,٦**	٪٣,٥
مجموع المداخيل الصافية	**٪٩١,١**	**٪٨٦,٦**	**٪٧٧,٣**	**٪٩٢,٩**	**٪٨٧,٠**	**٪٧٦,٧**

تبين المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن النسبة المتوسطة لمدخولات السوق (من العمل، رأس المال والتقاعد) للاقتصاد الأسري في الطبقة الدنيا بلغت في العام ٢٠١١ نحو ٦٢٪ من مجمل المداخيل غير الصافية، مقابل نحو ٨٩٪ في الطبقة المتوسطة ونحو ١ر٩٠٪ في الطبقة العليا. وبالمقارنة مع العام ٢٠٠٥، حصل ارتفاع في نسبة مدخولات السوق في الطبقة الدنيا، بينما استقرت على حالها في الطبقتين الوسطى والعليا (هبوط طفيف).

وبلغت حصة مدخولات الاقتصاد الأسري من مخصصات الدعم والإعانة في الطبقة الدنيا خلال العام ٢٠١١ نحو ٣٨٪، مقابل نحو ١١٪ في الطبقة الوسطى ونحو ٩ر٤٪ في الطبقة العليا. وطرأ في الطبقة الدنيا هبوط في حصة المدخولات من مخصصات الدعم والإعانة خلال الفترة ذاتها، بينما ارتفع وزنها، ارتفاعا طفيفا، في الطبقتين الوسطى والعليا. وفيما يتعلق بحصة

المدفوعات الإلزامية (ضريبة الدخل ورسوم التأمين القومي) من مجمل المداخيل غير الصافية للاقتصاد الأسري المتوسط في العام ٢٠١١ حسب الطبقات، فثمة فوارق جوهرية ـ نحو ١ر٧٪ في الطبقة الدنيا، نحو ١٣٪ في الطبقة الوسطى ونحو ٣ر٢٣٪ في الطبقة العليا. وقد طرأ، خلال تلك الفترة، انخفاض في حصة المدفوعات الإلزامية من مجمل الدخل غير الصافي في الطبقتين الدنيا والوسطى، بينما حصل ارتفاع طفيف فيها في الطبقة العليا.

٣,٢. مقارنة دولية

تفرض المقارنة الدولية الرامية إلى قياس حجم الطبقة الوسطى التطرق إلى بضعة عوامل مؤثرة مختلفة، بما فيها عوامل ديمغرافية واقتصادية. أما العوامل الديمغرافية المؤثرة الأساسية فهي:

- **تغيرية المجتمع الإسرائيلي** أكبر، نسبيا، مما هي عليه في الدول المتطورة. وتدل المعطيات على أن ثمة تلازما إيجابيا بين كون المجتمعات متجانسة وبين تدني الفجوة الاجتماعية، ما يعني أن هذه السمة الديمغرافية في إسرائيل من شأنها التقليل من وزن الطبقة الوسطى.
- **نسبة العائلات التي فيها ثلاثة أبناء** أو أكثر في إسرائيل تعادل نحو الثلث، مقابل نحو خُمس في الدول المتطورة. ومرة أخرى، من شأن هذه الميزة الديمغرافية، أيضا، تقليل حجم الطبقة الوسطى ووزنها، ذلك أن عدد الأنفار في الاقتصادات الأسرية من الطبقات الدنيا هو أكبر، علما بأن الحساب يجرى استنادا إلى عوامل مختلفة، من بينها دخل الفرد المعياري.

وفي المقارنة الدولية بشأن توزيع المداخيل بين الاقتصادات الأسرية وبشأن وزن كل من الطبقات المختلفة، يتعين اعتماد تعريفات متطابقة. وتعتمد الأبحاث في هذا المجال تعريفا للدخل المتاح للفرد المعياري كما ورد في البند ٢ أعلاه. وتجدر الإشارة إلى أن الدخل المتاح للاقتصاد الأسري موحد القياس في هذه الأبحاث، وفقا لعدد الأنفار وطبقا لمقياس التكافؤ المعتمد في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وفي أوروبا.[١٩] وفي إطار دراسات المداخيل في لوكسمبورغ (Luxembourg Income Study) تم إنشاء بنك معلومات حول توزيع المداخيل في الدول الأوروبية وفي دول أخرى، ويستخدم عدد كبير من الباحثين بنك المعلومات هذا (LIS)

لغرض إجراء دراسات في مجالات الفقر وتوزيع المداخيل.

وقد أظهرت دراسة أجريت في إطار LIS أن وزن الاقتصادات الأسرية في الطبقة الوسطى من مجمل الاقتصادات الأسرية في ٢٩ دولة أوروبية بلغ في العام ٢٠٠٩ نحو ٥٣٪.[٢٠] وقد أجريت الدراسة وفق تعريف ٧٠٪ حتى ١٥٠٪ من متوسط الدخل للفرد المعياري ووفق مقياس التكافؤ المعمول به في الدول المتطورة (الجذر التربيعي). وبيّن الفحص الذي أجراه مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست طبقا لهذا التعريف (٧٠٪ حتى ١٥٠٪ من الدخل الوسيط للفرد المعياري) أن وزن الاقتصادات الأسرية من الطبقة الوسطى في إسرائيل بلغ نحو ٣٩٪ في العام ٢٠٠٩. ولكن الحديث يدور هنا، وكما أشرنا آنفا، عن مقياس تكافؤ مختلف عن ذلك المعتمد في دراسات LIS.

وثمة طريقة أخرى لتحديد حصة الطبقة الوسطى من مداخيل مجمل الاقتصادات الأسرية، وذلك وفقا للعلاقة التناسبية بين الدخل الوسيط للاقتصاد الأسري (بمعايرة مستواه) وبين متوسط الدخل للاقتصاد الأسري (بمعايرة مستواه). كلما كانت هذه النسبة أقل من ١٠٠٪، كانت حصة مدخولات الاقتصادات الأسرية في الطبقة الوسطى من مجمل مداخيل الاقتصادات الأسرية أقل.[٢١]

في الجدول رقم ٦ أدناه، عرض تفصيلي لنسبة التغيير في العلاقة التناسبية بين الدخل الوسيط وبين الدخل المتوسط في ١٥ دولة من دول الاتحاد الأوروبي وفي إسرائيل في العام ٢٠١١، مقارنة بالعام ٢٠٠٥، استنادا إلى معطيات اليوروستات (مكتب الإحصاء في الاتحاد الأوروبي). وكما أشرنا، فإن عدد الأنفار المعياريين في إسرائيل، طبقا لمقياس التكافؤ المعتمد لدى مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، أكبر منه طبقا لمقياس التكافؤ المعتمد لدى اليوروستات. ونتيجة لذلك، فإن الدخل المتوسط للفرد المعياري في إسرائيل هو أقل.[٢٢] وعليه، فإن الجدول التالي يشمل إشارة إلى نسبة التغيير في العلاقة التناسبية على امتداد فترة من الزمن، بما يشير إلى وجهة معينة من خلال تحييد فوارق القياس.

الجدول رقم ٦ – نسبة التغيير في العلاقة التناسبية

بين الدخل الوسيط والدخل المتوسط في إسرائيل وفي ١٥ دولة من أوروبا الغربية[٢٣]

الدولة	نسبة التغيير في العلاقة
البرتغال	٪٧,١
بلجيكا	٪٢,٣
إيطاليا	٪٣,١
اليونان	٪٣,١
إسرائيل	٪٢,٨
السويد	٪٣,٣
فنلندا	٪٤,١
أسبانيا	٪٤,١
إنجلترا	٪١,٧
هولندا	٪١,٤
EU21	-٪٩,٥
EU51	-٪٩,٢
لوكسمبورغ	-٪١,٧
كتلة اليورو (٥١)	-٪٩,١
ألمانيا	-٪٤,١
الدنمارك	-٪٣,٩
إيرلندا	-٪١,٤
فرنسا	-٪١,٧

- نسبة التغيير في إيرلندا – للأعوام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠.

تبين المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة ازدياد العلاقة التناسبية في إسرائيل خلال السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١ بلغت ٤ر٢٪، لتحتل المرتبة الخامسة بين الدول المشمولة في الاستطلاع. ويتبين، أيضا، أن العلاقة التناسبية ازدادت في ١٠ من الدول الأوروبية التي شملها الاستطلاع، بينما هبطت في ٥ دول منها. وفي المتوسط، حافظت العلاقة التناسبية على ثباتها في دول الاتحاد الأوروبي الـ ٢٧ (-١ر٠٪)، بينما سجلت العلاقة التناسبية في ١٧ من دول «كتلة اليورو» هبوطا بنسبة ٦ر٠٪ في المتوسط.

في دراسة الـ OECD، أجري تحليل للتغيير في العلاقة التناسبية في الدول المتطورة خلال العقود الأخيرة.[٢٤] وتبين الدراسة أنه خلال الفترة الممتدة بين منتصف الثمانينيات حتى منتصف سنوات الألفين، هبطت العلاقة التناسبية في غالبية الدول المتطورة، باستثناء هولندا، اليونان (اللتين ازدادت فيهما العلاقة التناسبية طوال تلك الفترة) وأستراليا، نيوزيلندا وتركيا (التي

ازدادت فيها العلاقة التناسبية ابتداء من منتصف التسعينيات).

وإجمالا، تدل المعطيات على أن وزن الاقتصادات الأسرية في الطبقة الوسطى في إسرائيل من مجمل الاقتصادات الأسرية متدنٍ بصورة كبيرة قياسا بالدول المتطورة، بينما هو يشهد ارتفاعا خلال الأعوام الأخيرة وتتقلص الفجوة.

٣. تأثير التغيرات في السياسة الضريبية على الطبقة الوسطى

١,٣. خلفية عامة

إن أحد السبل لتقليص حالة انعدام المساواة في توزيع المداخيل في المجتمع ولزيادة وزن الطبقة الوسطى تتمثل في منظومة الضرائب وسياساتها. يمكن بواسطة نسب الضرائب وبواسطة اعتماد نظام ضريبة الدخل السلبية، تغيير منظومة تقاسم المداخيل الصافية وتوزيعها والدفع باتجاه انتقال اقتصادات أسرية من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى. ويتمثل أحد الامتيازات المنصوص عليها في أمر (قانون) ضريبة الدخل في «الإعفاء الضريبي» (أو: «الاستحقاق الضريبي»)، أي خصم مبالغ مختلفة من المبلغ الإجمالي المستحق للدفع كضريبة دخل.

حتى العام ٢٠١١، استحق كل مواطن إسرائيلي ٢٫٢٥ نقاط إعفاء، فيما استحقت كل امرأة ٠٫٥ نقطة إعفاء إضافية. أما المرأة العاملة التي لديها أولاد فقد استحقت نقطة إعفاء أخرى إضافية مقابل كل ولد ابتداء من السنة التي تلي ولادته وحتى السنة التي تسبق بلوغه سن الـ ١٨ عاما.[٢٥] ويستدل من المعطيات أن جزءا كبيرا من نقاط الإعفاء الممنوحة للطبقة الوسطى «تضيع هباء» – إذ إن كثيرين من العمال، وخاصة الأمهات العاملات، لا يبلغون عتبة الضريبة، ولذا فهم لا يستفيدون من نقاط الإعفاء هذه.[٢٦]

٢,٣. نقاط الإعفاء الضريبي للأب

حدد قرار الحكومة الذي حمل رقم ٣٧٨٣، من يوم ٣٠ تشرين الأول ٢٠١١، أنه ابتداء من يوم الأول من كانون الثاني ٢٠١٢، يُمنح العامل الأب لولد لم يبلغ سن الثالثة بعد نقطتي إعفاء إضافيتين من ضريبة الدخل لدى احتساب قيمة الضريبة المستحقة عليه عن الدخل المكتسب من العمل.[٢٧] وسنحاول، في هذا البند، فحص تأثير هذا الامتياز على العائلات في الطبقة الوسطى

وفي الطبقة الوسطى العليا، كما تم تعريفهما أعلاه.

بغية فحص هذه المسألة، يتعين أن نحدد أولاً عتبة الضريبة للرجال وللنساء، طبقا لحالتهم الاجتماعية (العائلية)؛أي: ما هو مستوى الأجر الذي من فوقه يتوجب دفع ضريبة دخل، تبعا لعدد الأولاد. وكما ذكرنا، فإن نقاط الإعفاء تسبب رفع «عتبة الضريبة» للأم العاملة. الجدول رقم ٧ أدناه يعرض عتبة الضريبة لرجل وامرأة في العام ٢٠١١، قبل تطبيق القرار الحكومي الآنف الذكر.

الجدول رقم ٧ – عتبة الضريبة للعاملين في العام ٢٠١١،
تحليل وفقا للحالة العائلية (الدخل الشهري)[٢٨]

الحالة العائلية	رجل		امرأة	
	عدد نقاط الإعفاء	عتبة الضريبة (شاقل)	عدد نقاط الإعفاء	عتبة الضريبة (شيكل)
أعزب	٢,٢٥	٤,٧٠٠	٢,٧٥	٥,٥٥٥
زوجان بدون أولاد	٢,٢٥	٤,٧٠٠	٢,٧٥	٥,٥٥٥
زوجان + ١	٢,٢٥	٤,٧٠٠	٣,٧٥	٧,٠٤٨
زوجان + ٢	٢,٢٥	٤,٧٠٠	٤,٧٥	٨,٥٤١
زوجان + ٣	٢,٢٥	٤,٧٠٠	٥,٧٥	٩,٤٩٧
زوجان + ٤	٢,٢٥	٤,٧٠٠	٦,٧٥	١٠,٤٠٦
زوجان + ٥	٢,٢٥	٤,٧٠٠	٧,٧٥	١١,٣١٤

نستطيع أن نرى، من معطيات الجدول أعلاه، أن نقاط الإعفاء للرجل المتزوج، قبل تطبيق قرار الحكومة، لم تكن تتأثر بحالته العائلية[٢٩] وبعدد أولاده، ونتيجة لذلك بقيت عتبة الضريبة للرجل المتزوج ثابتة. ومن جهة أخرى، تتأثر نقاط الإعفاء للمرأة بعدد الأولاد في عائلتها. ومن هنا، فإن عتبة الضريبة للمرأة ترتفع باستمرار، مع ازدياد عدد الأولاد في عائلتها. أما الاستنتاج من هذه المعطيات، فهو أنه كلما كانت حصة المرأة في مدخولات العائلة أقل، فإن زيادة نقاط الإعفاء للمرأة لا تؤثر على نسبة الضريبة المدفوعة من جانب الاقتصاد الأسري، ولا على الدخل المتاح تاليا. ذلك أنه حين لا تتجاوز المرأة عتبة الضريبة، فهي لا تستطيع استغلال نقاط الإعفاء والاستفادة منها.

يمنح قرار الحكومة، كما ورد آنفا، الآباء لأولاد حتى سن ٣ سنوات نقاط إعفاء إضافية،

ليتمكن من استغلالها فعليا. ويتعين بغية فحص تأثير هذا القرار على الطبقة الوسطى، فحص تقسيمة المداخيل من العمل بين الرجل وبين المرأة في الخلية العائلية. في العام ٢٠١٠، بلغ متوسط دخل الرجل من أجرة العمل ٩٧٢٠ شيكلا، بينما بلغ متوسط دخل المرأة ٦٣٨٥ شيكلا؛ أي بعلاقة تناسبية ٦٠/ ٤٠. وبما أن العلاقة التناسبية كانت مماثلة في السنوات السابقة، أيضا، فإننا نفترض أن العلاقة التناسبية بين دخل الرجال من العمل وبين دخل النساء هي علاقة تناسبية ثابتة تبلغ ٦٠/ ٤٠,[٣٠] في الجدول رقم ٨ أدناه، عرض لتقسيم المداخيل في كل واحد من الأعشار، استنادا إلى الفرضية المسجلة أعلاه.

الجدول رقم ٨ – تقسيم المداخيل من العمل
بين الرجل والمرأة في الخلية العائلية (٢٠١١، بالشيكل)

العشر	مجموع الدخل من العمل[٣١]	دخل الرجل (٦٠٪)	دخل المرأة (٤٠٪)
١	١,٥٣٨	٩٢٣	٦١٥
٢	٢,٩٩٣	١,٧٩٦	١,١٩٧
٣	٤,٠٩٦	٢,٤٥٨	١,٦٣٨
٤	٦,١٣٢	٣,٦٧٩	٢,٤٥٣
٥	٨,٢٩٣	٤,٩٧٦	٣,٣١٧
٦	١٠,٧٧٢	٦,٦٤٣	٤,٣٠٩
٧	١٢,٩٥٣	٧,٧٧٢	٥,١٨١
٨	١٥,٧٩٧	٩,٤٧٨	٦,٣١٩
٩	٢٠,١٩٣	١٢,١١٦	٨,٠٧٧
١٠	٣٠,٦٠٢	١٨,٣٦١	١٢,٢٤١

يعرض الجدول رقم ٩ أدناه عتبة الضريبة للرجل وللمرأة في الاقتصاد الأسري، حسب أعشار الدخل، طبقا للحسابات التي عرضت في الجداول السابقة أعلاه.

الجدول رقم ٩ – الدخل وعتبة الضريبة حسب أعشار (٢٠١١، بالشيكل)

العشر	دخل الاقتصاد الأسري	د دخل الرجل	هل هو ملزم بدفع الضريبة؟	دخل المرأة	هل هي ملزمة بدفع الضريبة؟			
					امرأة بدون أولاد	متزوجة +١	متزوجة +٢	متزوجة +٣
					أولاد			
١	١,٥٣٨	٩٢٣	كلا	٦١٥	كلا	كلا	كلا	كلا
٢	٢,٩٩٣	١,٧٩٦	كلا	١,١٩٧	كلا	كلا	كلا	كلا
٣	٤,٠٩٦	٢,٤٥٨	كلا	١,٦٣٨	كلا	كلا	كلا	كلا
٤	٦,١٣٢	٣,٦٩٧	كلا	٢,٤٥٣	كلا	كلا	كلا	كلا
٥	٨,٢٩٣	٤,٩٧٦	عتبة الضريبة ٤,٧٠٠	٣,٣١٧	كلا	كلا	كلا	كلا
٦	١٠,٧٧٢	٦,٦٤٣	نعم	٤,٣٠٩	كلا	كلا	كلا	كلا
٧	١٢,٩٥٣	٧,٧٧٢	نعم	٥,١٨١	كلا	كلا	كلا	كلا
٨	١٥,٧٩٧	٩,٤٧٨	نعم	٦,٣١٩	عتبة الضريبة ٥,٥٥٥	كلا	كلا	كلا
٩	٢٠,١٩٣	١٢,١١٦	نعم	٨,٠٧٧	نعم	عتبة الضريبة ٧,٠٤٨	كلا	كلا
١٠	٣٠,٦٠٢	١٨,٣٦١	نعم	١٢,٢٤١	نعم	نعم	عتبة الضريبة ٨,٥٤١	عتبة الضريبة ٩,٤٩٧

اعتمدنا، كما ورد آنفا، تقسيم الطبقة الوسطى إلى طبقتين ثانويتين: الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى العليا. وبما أن المعطيات في الجدول أعلاه معروضة بواسطة أعشار الاقتصادات الأسرية (كل عُشر يمثل ١٠٪ من مجمل الاقتصادات الأسرية)، بينما تشمل الطبقة الوسطى وفق تعريفنا أجزاء من الأعشار، فقد ارتأينا ـ لضرورة تحليل هذه المعطيات ـ اعتبار الطبقة الوسطى تشمل العشرين ٥ و ٦، والطبقة الوسطى العليا تشمل الأعشار ٧ حتى ٩,[٣٢]

وكما سبق الذكر، فقد نص قرار الحكومة على منح الأب لولد لم يبلغ سن الثالثة نقطتيّ إعفاء إضافيتين في احتساب الضريبة المستحقة. ويتم تقسيم النقطتين على النحو التالي: في سنة ولادة

الطفل ـ نقطة إعفاء واحدة، ثم في كل واحدة من السنتين التاليتين ـ نقطتا إعفاء اثنتان. وفي السنة التي يبلغ فيها الطفل سن الثلاث سنوات ـ نقطة إعفاء واحدة.[٣٣]

نعرض، في الجدول رقم ١٠ أدناه، نقاط الإعفاء القصوى التي يستطيع أب عامل استغلالها للاقتصاد الأسري في الأعشار ٥ حتى ٩، التي اعتمدنا تعريفها بأنها تشكل الطبقة الوسطى الموسعة، مفترضين أن دخله يعادل متوسط الدخل في العشر الذي ينتمي إليه. وننوه بأن قيمة نقطة الإعفاء بلغت ٢٩٠ شيكلا في العام ٢٠١١.

الجدول رقم ١٠ – نقاط الإعفاء القصوى للرجل في الأعشار ٥ حتى ٩

العشر	دخل الرجل (بالشيكل)	ضريبة الدخل قبل قرار الحكومة (بالشيكل)	الاستغلال الأقصى لنقاط الإعفاء ש"ל
العشر ٥	٤,٩٧٦	٢٧	٠,١٣
العشر ٦	٦,٦٤٣	٢٥٧	١,٢٣
العشر ٧	٧,٧٧٢	٤١٥	١,٩٩
العشر ٨	٩,٤٧٨	٧٢٧	٣,٤٨
العشر ٩	١٢,١١٦	١,٣٣٤	٦,٣٨

كما يظهر من معطيات الجدول، تستغل الاقتصادات الأسرية في العشر الخامس ما يعادل ٠ر١٣ من قيمة نقطة الإعفاء، بينما يتم في العشر السابع استغلال نقطتي إعفاء، وفي العشر التاسع يمكن استغلال حتى ٦ر٣ نقطة إعفاء؛ أي أنه بالإمكان، في العُشرين الثامن والتاسع، استغلال نقاط إعفاء عن أكثر من ولد واحد في السنّ الملائمة.

ويبين تحليل المعطيات أعلاه أن نقاط الإعفاء تعود بالنفع، حقا، على الآباء من الطبقة الوسطى، بينما يستطيع الآباء من الطبقة الوسطى الدنيا استغلالها بصورة جزئية فقط. أما الآباء من الطبقة الوسطى العليا فيمكنهم استغلال نقاط الإعفاء كاملة عن ولد واحد، بل واستغلال جزء، على الأقل، من نقاط الإعفاء عن أولاد آخرين، إن كانوا موجودين. ومع ذلك، تبين معطيات مكتب الإحصاء المركزي أنه كلما ارتفع التصنيف العشري، قلّ عدد الأولاد في سن ٠ – ٣ سنوات في الاقتصاد الأسري، كما يبين الجدول رقم ١١ أدناه.

الجدول رقم ١١ – توزيع الأولاد في سن ٠ – ٣ سنوات بين الأعشار[٣٤]

العشر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
سن ٠ – ٣	٪٢٢,٢	٪١٤,٤	٪١٢,٨	٪١١,١	٪٨,٧	٪٨,٤	٪٧,٢	٪٦,٣	٪٦,٣	٪٢,٧

يظهر من المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن غالبية الأولاد في سن ٠ حتى ٣ سنوات ينتمون إلى اقتصادات أسرية من الأعشار الدنيا. في كل واحد من العشرين الثامن والتاسع هناك ٣ر٦٪ من الأولاد في سن ٠ – ٣ سنوات. ونظرا إلى أن نسبة الأولاد في السن الملائمة في الاقتصادات الأسرية التابعة للطبقة الوسطى العليا هي أقل، نسبيا، منها في الاقتصادات الأسرية الأخرى، فبالإمكان الاستنتاج أن المنفعة محدودة.

٣,٣. نقطة إعفاء إضافية لأم لأولاد حتى سن ٥ سنوات

نص التعديل رقم ١٧٠ لأمر (قانون) الضريبة، من يوم ١٦ تموز ٢٠٠٩، على أن الأم لولد حتى سن ٥ سنوات تستحق نقطة إعفاء إضافية عن سنة الضريبة التي تلي سنة ولادته. وقد دخل هذا التعديل حيز التنفيذ في العام ٢٠١٢. وفيما يلي، سنفحص تأثيرات هذا التعديل على الاقتصادات الأسرية في الطبقة الوسطى.

يستدل من المعطيات الواردة في الجدول رقم ٥ أعلاه أن المرأة التي لديها ولد واحد تتجاوز عتبة الضريبة فقط حين يزيد راتبها عن ٧٠٤٨ شيكلا. أي أن المرأة التي يقل راتبها عن هذا المبلغ لا تستفيد من نقطة الإعفاء الإضافية هذه، نظرا إلى أنها لا تدفع ضريبة الدخل. ويظهر من معطيات الجدول أن الاقتصادات الأسرية في الأعشار الأدنى من التاسع لا تستفيد من هذا الإعفاء. أما الاقتصادات الأسرية في العشر التاسع والتي لديها ولد واحد فقط في السن الملائمة فهي التي تستفيد من نقطة الإعفاء الإضافية. ويقود هذا التحليل إلى الاستنتاج بأن الإعفاء يحسّن من وضع الطبقة الوسطى بصورة طفيفة فقط.

٤. تأثير التغيرات في مجال التعليم على الطبقة الوسطى

نص قرار الحكومة الإسرائيلية رقم ٤٠٨٨، من يوم ٨ كانون الثاني ٢٠١٢، على أنه ابتداء من السنة الدراسية ٢٠١٢ – ٢١٠٣ (التي بدأت في شهر آب ٢٠١٢)، يتم ضمان التعليم المجاني للأولاد في سن ٣ – ٤ سنوات، بصورة تدريجية وعلى مدى بضع سنوات، ضمن جهاز التعليم العام.[٣٥]

وانخفض نتيجة لتطبيق قرار الحكومة هذا، مؤشر المدفوعات لروضات الأطفال العامة (الروضات الإلزامية وما قبل الإلزامية)، والذي يشكل جزءا من جدول غلاء المعيشة للمستهلك، بنحو ٥ر٧٥٪ في شهر أيلول ٢٠١٢ (مقارنة بأيلول ٢٠١١)[٣٦]. وقد بلغت حصة بند التعليم في جدول غلاء المعيشة للمستهلك خلال الربع الأول من العام ٢٠١١ نحو ٥٦ر٥٪، بينما بلغت حصة التعليم ما قبل الابتدائي نحو ٧١ر١٪.[٣٧]

تجدر الإشارة هنا إلى أن الاقتصادات الأسرية من الأعشار الدنيا تحصل، من قبل، على دعم مالي حكومي لتمويل الأطفال في سن الطفولة المبكرة، وعليه يمكن الافتراض بأن الجزء الأكبر من هذا الامتياز سيرصد للاقتصادات الأسرية من الطبقة الوسطى. وبالفعل، يبين مسح مكتب الإحصاء المركزي حول مصروفات الاقتصادات الأسرية أن مصروفات الاقتصادات الأسرية من الطبقة الوسطى على التعليم في سن الطفولة المبكرة مرتفعة نسبيا. ويبين الجدول رقم ١٢ أدناه حصة المصروفات على سن الطفولة المبكرة في خُمس الاقتصادات الأسرية من إجمالي مصروفات الاقتصادات الأسرية كلها على سن الطفولة المبكرة في العام ٢٠١١.

الجدول رقم ١٢ – حصة المصروف على الطفولة المبكرة
في خُمس الاقتصادات الأسرية من مجموع الاقتصادات الأسرية (٢٠١١، شيكل في الشهر)[٣٨]

الخُمس	١	٢	٣	٤	٥	المجموع/ معدل
عدد الأنفار المتوسط	٤,٣٣	٣,٤٩	٣,٢١	٣,٠٤	٢,٦٥	٣,٣٤
مصروف لسن الطفولة المبكرة	٪١٢,٤	٪١٤,٨	٪٢٧,٠	٪٢٢,٧	٪٢٣,١	٪١٠٠

تبين المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن مصروف الاقتصادات الأسرية في الخُمسين الثالث والرابع على سن الطفولة المبكرة (روضات الأطفال الخاصة والروضات ما قبل الإلزامية) يعادل ٧ر٤٩٪، بينما يعادل مصروف الاقتصادات الأسرية في الخُمسين الأول والثاني ٢ر٢٧٪. وتبرز هذه الظاهرة، بوجه خاص، على خلفية كون عدد الأولاد في الاقتصادات الأسرية من الأعشار الدنيا أكبر، بكثير، منه في الاقتصادات الأسرية الأخرى. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالدعم المالي الحكومي المخصص للتعليم في سن الطفولة المبكرة في الاقتصادات الأسرية من الأعشار الدنيا (وثمة تفسيرات أخرى تشمل: تربية الأولاد في الإطار المنزلي وليس في أطر تعليمية، والأسعار المتدنية في مؤسسات الطفولة المبكرة).

٥. أدوات سياسية لتحسين وضع الطبقة الوسطى

نعرض في هذا الفصل بعض الأدوات السياسية التي من شأنها دعم مكانة الطبقة الوسطى الاقتصادية وتحسينها، وخاصة بواسطة إجراء تعديلات في النظام الضريبي.

١,٥. استغلال نقاط إعفاء «مهدورة»

ثمة حالات عديدة جدا، كما ذكرنا، لا تتجاوز فيها النساء العاملات عتبة ضريبة الدخل، كما تم تعريفها آنفا. ونتيجة لذلك، لا تستطيع هؤلاء النساء استغلال نقاط الإعفاء الضريبي التي تستحقها. ونظرا إلى أن نقاط الإعفاء هذه تمنح للفرد بصورة شخصية، فإن تلك التي لا يتم استغلالها «تضيع هباء».

ويقترح اقتصاديو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تغيير طريقة منح الامتيازات والإعفاءات الضريبية بحيث يتم تخصيصها (منحها) للاقتصاد الأسري، بدلا من تخصيصها للفرد وحده، مما يتيح للزوج ـ الذي يتجاوز عتبة الضريبة ـ استغلال نقاط الإعفاء التي لا تستطيع الزوجة استغلالها، لعدم تجاوزها عتبة الضريبة، وهو ما يساهم في المحصلة في تحسين وضع الخلية الأسرية الاقتصادي.[٣٩]

علاوة على هذا، وكما ورد في البند ٢,٣ أعلاه، فقد قررت الحكومة منح نقاط إعفاء للأب الذي لديه أولاد حتى سن ثلاث سنوات. هذا الإعفاء مستحق للاقتصادات الأسرية من الطبقة الوسطى، حقا، لكنه محدود حتى السنة الثالثة بعد ولادة الطفل. ونتيجة لذلك، قد لا يستطيع رجل من الطبقة الوسطى الاستفادة من نقاط الإعفاء «العائلية» كما شرحناها أعلاه، ما يعني أن النقاط المستحقة للأم ستظل تضيع هدرا. لكن ثمة إمكانية بديلة تتمثل في تحويل قيمة نقاط الإعفاء إلى دافع الضريبة مباشرة، كمنحة مباشِرة، طالما لم يتعدّ دخله مبلغا محددا (أشبه بـ«ضريبة دخل سلبية مصغرة»). مثل هذا الإجراء قد يؤدي إلى انتقال اقتصادات أسرية من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى، تحسين أوضاع بعض الاقتصادات الأسرية من الطبقة الوسطى وتشجيع انخراط الأمهات في سوق العمل من خلال زيادة المحفز الاقتصادي للعمل.

٢,٥. توسيع برنامج ضريبة الدخل السلبية وتعميقه

سُنّ في إسرائيل، في العام ٢٠٠٧، قانون خاص لرفع نسبة المشاركة في قوة العمل وتقليص الفجوات الاجتماعية (ضريبة دخل سلبية). وتبين معطيات «بنك إسرائيل» (البنك المركزي) أن ٩٦٪ من مدفوعات ضريبة الدخل السلبية في العام ٢٠٠٨ كانت من نصيب أصحاب الدخل الأدنى من ٤٠٠٠ شيكل للنفر المعياري، أي لاقتصادات أسرية من الطبقة الدنيا.[٤٠]

إن توسيع معيار المستحقين لضريبة الدخل السلبية، من خلال شمل مستوى أعلى من الدخل، من شأنه أن يؤدي إلى حركة انتقال واسعة بين الاقتصادات الأسرية ـ من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى. كذلك، فإن من شأن زيادة مبالغ المدفوعات إتاحة المجال أمام زيادة حصة الطبقة الوسطى من كعكة المدخولات، على حساب الطبقة الدنيا. قد تساعد هذه الأداة السياسية في تعميق التمايز بين الدخل من العمل وبين الدخل من المخصصات والإعانات، كما في وسعها، أيضا، تشجيع المشاركة في قوة العمل وتوسيعها.

الهوامش

١ . مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست، **رؤية الجمهور لمكانته الاقتصادية – ملخص نتائج استطلاع للرأي**، إيلانيت بار، نيسان ٢٠١٣.

٢ . مرونة الدخل – نسبة التغيير في الاستهلاك نتيجة لارتفاع مدخولات الاقتصاد المنزلي. إذا كانت نسبة هذا التغيير متطابقة، تكون مرونة الدخل مرتفعة وحديّة. أما إذا كانت نسبة التغيير في الاستهلاك أكبر من نسبة التغيير في الدخل، فتكون مرونة الدخل مرتفعة. وأما إذا كَانت نسبة التغيير في الاستهلاك أصغر من نسبة التغيير في الدخل، فتكون مرونة الدخل منخفضة.

٣ . **منتجات معمرة** – منتجات يمكن استخدامها بصورة متكررة ومتواصلة لفترة تزيد عن سنة واحدة.

٤ . يمكن، طبقا للأدبيات المهنية، تقسيم المنتجات والخدمات إلى ثلاثة أنواع: **منتجات تحتانية** (مثل، المنتجات الغذائية الأساسية)، التي ينخفض وزنها من مجمل الاستهلاك مع ارتفاع المدخولات، **منتجات طبيعية** / عادية، يرتفع وزنها من مجمل الاستهلاك مع ارتفاع المداخيل، و**منتجات الكماليات**، التي يزداد وزنها من الاستهلاك لدى ارتفاع المدخولات إلى مستوى عال جدا.

5 . OECD, The Emerging Middle Class in Developing Countries, Homi Kharas, January 2010.

٦ . مكتب الإحصاء المركزي، مسح مداخيل الاقتصادات الأسرية للعام ٢٠١٠، الجدول رقم ٤ – الدخل الشهري، تبعا لمصادر الدخل ومكانة رب الأسرة في سوق العمل.

٧ . في مقياس التكافؤ المعتمد في إسرائيل، يُمنح النفر الأول وزنا يعادل ١,٢٥، والثاني ٠,٧٥، والثالث ٠,٦٥، والرابع ٠,٥٥، وهكذا تباعا. مكتب الإحصاء المركزي، مسح مصروفات الاقتصادات الأسرية ٢٠١١، المقدمة، ٢١ آذار ٢٠١٣.

٨ . تم احتساب متوسط الدخل باعتباره الحد الأعلى لمدخولات العُشر الخامس.

٩ . مكتب الإحصاء المركزي، الجدول رقم ٢,١ – الدخل الشهري للاقتصادات المنزلية حسب الأعشار، استنادا إلى الدخل المالي الصافي للفرد المعياري – آذار ٢٠١٣. معالجة مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست. تقدير الدخل الصافي للاقتصاد المنزلي تم بصورة تقريبية، استنادا إلى دخل الفرد المعياري.

١٠ . هذا التوزيع حسب الاقتصادات الأسرية، وليس حسب السكان. ففي التوزيع حسب السكان، يظهر وزن الطبقة الوسطى أكبر بينما وزن الطبقة العليا أقل، إذ إن عدد الأنفار في الاقتصادات المنزلية في الطبقة الوسطى أكبر.

١١ . أجرى هذه الحسابات مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست استنادا إلى مسوحات المصروفات التي أجراها مكتب الإحصاء المركزي في الأعوام ٢٠٠٢ – ٢٠١١. وتجدر الإشارة إلى أنه ابتداء من العام ٢٠٠٢، تشمل مسوحات مكتب الإحصاء المركزي العرب سكان القدس الشرقية، أيضا.

١٢ . معالجة مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، مكتب الإحصاء المركزي، مسح مصروفات الاقتصادات الأسرية خلال سنوات مختلفة.

١٣ . مكتب الإحصاء المركزي، مسح مصروفات الاقتصادات الأسرية. معالجة مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست.

١٤ . مكتب الإحصاء المركزي، مسح مصروفات الاقتصادات المنزلية في سنوات مختلفة. توزيع الطبقات تم احتسابه حسب الأعشار، استنادا إلى التقدير المفصل في الجدول رقم ١ أعلاه.

١٥ . تجدر الإشارة إلى أن الدخل الصافي للاقتصاد الأسري قد ارتفع في تلك الفترة فعلا، لكن حصة بند المصروفات على المسكن وصيانة الدور السكنية في إسرائيل بلغت في العام ٢٠١١ نحو ٩,٣٣٪ من مجمل الاستهلاك في الاقتصاد

الأسري المتوسط، مقابل ٨ ,١٥٪ في الاقتصاد الأسري في أوروبا، بالمتوسط. وقد سجلت هذه الحصة في إسرائيل ارتفاعا حادا خلال هذه الفترة. تُبقي هذه الفجوة الكبيرة دخلا متاحا متدنيا للمصروفات الأخرى، مثل الثقافة، السفر والمطاعم. للمزيد، أنظر: مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست، ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في إسرائيل، تمير أغمون وعامي تساديك، تموز ٢٠١١.

١٦ . مكتب الإحصاء المركزي، حسابات قومية، مسوحات القوى البشرية، في سنوات مختلفة.

١٧ . مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست، عرض وتحليل أبعاد الفقر وانعدام المساواة في إسرائيل وفي دول متطورة، إيلانيت بار، حزيران ٢٠١٢.

١٨ . مكتب الإحصاء المركزي، مسح مصروفات الاقتصادات الأسرية، في سنوات مختلفة. التقسيم إلى طبقات تم حسب أعشار، استنادا إلى التقدير المفصل في الجدول رقم ١ أعلاه.

١٩ . بموجب مقياس التكافؤ المعمول به في إسرائيل، يُعطى وزن مقداره ١ ,٢٥ للنفر الأول، ٠ ,٧٥ للنفر الثاني، ٠ ,٦٥ للنفر الثالث، ٠ ,٥٥ للنفر الرابع وهكذا تباعا؛ أي أن الاقتصاد الأسري المكون من أربعة أنفار يضم ٣ ,٢ أنفار معياريين. أما مقياس التكافؤ المعمول به في دول OECDو LIS، فإن «النفر المعياري» يعادل جذر تربيع عدد الأنفار في الاقتصاد الأسري؛ أي أن الاقتصاد الأسري المكون من أربعة أنفار يضم نفرين معياريين اثنين، مقابل ٣ ,٢ في مقياس التكافؤ المعتمد في إسرائيل. وطبقا لمقياس تكافؤ آخر جرى تداوله واعتماده في الدول المتطورة، يعطى وزن مقداره ١ للنفر الأول من سن ١٤ عاما ما فوق و ٠ ,٥ لكل نفر إضافي من سن ١٤ عاما وما فوق و٠ ,٣ لكل نفر إضافي حتى سن ١٣ عاما؛ أي أن الاقتصاد الأسري المكون من أربعة أنفار يضم ما بين ١ ,٢ أنفار معياريين (في حال كون الولدين كليهما في سن ١٣ عاما وما دون) وبين ٥ ,٢ (في حال كون الولدين كليهما في سن ١٤ عاما وما فوق).

20 . Luxemburg Income Study. **Working Paper Series no 580. The Middle Classes in Europe**: Evidence from the LIS Data. Régis Bigot. Patricia Croutte. Jörg Muller and Guillaume Osier. September 2012.

21 . OECD. Growing Unequal? **Income Distribution and Poverty in OECD Countries**. 2008. accessed: 19 March 2013.

٢٢ . بموجب مقياس التكافؤ المعمول به في أوروبا يعطى وزن مقداره ٤ للنفر المعياري الأول من سن ١٤ عاما وما فوق، ووزن مقداره ٠ ,٥ لكل نفر إضافي من سن ١٤ عاما وما فوق و ٠ ,٣ لكل نفر معياري إضافي حتى سن ١٣ عاما؛ أي أن الاقتصاد الأسري المكون من أربعة أنفار يضم ما بين ١ ,٢ نفر معياري (في حال كون الولدين كليهما في سن ١٣ عاما وما دون) وبين ٥ ,٢ نفر معياري (في حال كون الولدين كليهما في سن ١٤ عاما وما فوق).

23 . Eurostat, **Mean and median income by household**, accessed: 19 March 2013.

24 . OECD, Growing Unequal? **Income Distribution and Poverty in OECD** Countries, 2008, accessed: 19 March 2013.

٢٥ . سلطة الضرائب، **تسهيلات ضريبية للأجيرين**، تاريخ السريان: ٧ شباط ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، تستحق المرأة العاملة ٥٫٠ نقطة استحقاق في سنة الولادة وفي سنة بلوغه سن الـ ١٨ عاما.

٢٦ . عتبة ضريبة الدخل هي مستوى الدخل الذي منه يبدأ الأفراد بدفع ضريبة الدخل. ترتبط هذه العتبة بنقاط الاستحقاق التي يستحقها الفرد. الفرد الذي يقل دخله عن هذه العتبة قد يكون غير ملزم بدفع ضريبة الدخل، ولذا فإن نقاط الاستحقاق التي يمنحه إياها القانون تبقى غير مستغلة.

٢٧ . قرار الحكومة رقم ٣٧٨٣، تغييرات في نظام الضرائب، اتخذ يوم ٣٠ تشرين الأول ٢٠١١.

٢٨ . معالجة مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست.

٢٩ . تنبغي الإشارة إلى أن الرجل في عائلة أحادية الوالدين يستحق نقطة إعفاء.

٣٠ . مكتب الإحصاء المركزي، **كتاب الإحصاء السنوي**، الجدول رقم ١٢,٤٤ – الدخل المالي غير الصافي من الأجر للعمال الأجيرين، حسب المهنة والجنس.

٣١ . شلوميت كوهن، مكتب الإحصاء المركزي، الجدول رقم ١,٢ – **الدخل الشهري في أعشار الاقتصادات الأسرية**، حسب الدخل المالي الصافي للنفر المعياري، بريد إلكتروني، ٥ تشرين الثاني ٢٠١٢.

٣٢ . طبقا لتعريفنا المثبت في البند ١، يتبين أن ٥٩٪ من السكان في العشر الرابع ينتمون إلى الطبقة الدنيا، ولذا فقد حددنا البند الرابع باعتباره الطبقة الدنيا، والتحليل هنا لا يشملهم. كما تبين أن ٧٥٪ من السكان في العشر السابع ينتمون إلى الطبقة الوسطى العليا، فقررنا اعتبار العشر السابع جزءا من الطبقة الوسطى العليا. وتبين، أيضا، أن ٥٣٪ من السكان في العشر التاسع ينتمون إلى الطبقة الوسطى العليا، فقررنا اعتبار العشر التاسع جزءا من الطبقة الوسطى العليا.

٣٣ . قرار الحكومة رقم ٣٧٨٣، **تغييرات في النظام الضريبي**، اعتمد يوم ٣٠ تشرين الأول ٢٠١١.

٣٤ . شلوميت كوهن، وحدة المعلومات في مكتب الإحصاء المركزي، بريد إلكتروني، ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٣.

٣٥ . قرار الحكومة رقم ٤٠٨٨، **تغيير سلم الأولويات في ميزانية الدولة لسنة ٢٠١٢ وتطبيق تقرير اللجنة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي** (لجنة تراختنبرغ)، اتخذ في ٨ كانون الثاني ٢٠١٢.

٣٦ . مكتب الإحصاء المركزي، بيانات إلى وسائل الإعلام، **جدول غلاء المعيشة لشهر أيلول ٢٠١٢**، ١٥ تشرين الأول ٢٠١٢.

٣٧ . مكتب الإحصاء المركزي، التقرير الإحصائي الشهري للأسعار، **الجدول ١,٧ – حصص المجموعات الاستهلاكية الرئيسة والثانوية في جدول غلاء المعيشة للمستهلك حسب موعد التعديل**، كانون الأول ٢٠١٢.

٣٨ . مكتب الإحصاء المركزي، مسح مصروفات الاقتصادات الأسرية ٢٠١٠، **الجدول ١,١ – المصروف الشهري للاستهلاك (سلع متفرقة) في أخماس الاقتصادات الأسرية، وفق الدخل الصافي للفرد المعياري**، أيار ٢٠١٢. المصروف على التعليم في سن الطفولة المبكرة يشمل الروضات الخاصة والروضات ما قبل الإلزامية.

39 . Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), 2009 Economic Review, Israel, Chapter 2 – Assessing the Macroeconomic Policy Framework, Figure 2/9 – International Comparison of Effective Marginal and Average Tax Rates, 2008, December 2009.

٤٠ . بنك إسرائيل، **ضريبة دخل سلبية، نتائج السنة الأولى من تطبيق القانون**، حزيران ٢٠١٠.